JLAC

مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان

# مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان

## التقرير السنوي 2024

مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان
Jerusalem Legal Aid & Human Rights Center

# التقرير السنوي 2024

مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان

# جدول المحتويات

حقوق النشر: طاقم مركز القدس

رسالة من رئيس مجلس الإدارة والمدير العام ..... 4
من نحن/ البيئة الداخلية ..... 6
غزة: اختبار للإنسانية والعدالة ..... 8
فرض الترهيب – خطة سموتريتش ..... 9
مستويات غير مسبوقة من هدم المنازل والتهجير القسري ..... 10
مصادرة الأراضي وتوسيع المستوطنات ..... 13
إرهاب المستوطنين ..... 15
تقييد الحركة والتنقل ..... 17
الاعتقالات ..... 18
حملة استرداد جثامين الشهداء ..... 20
تحديات غير مسبوقة في معالجة قضايا الحق في السكن ..... 21
المستجدات القانونية والمساءلة الدولية ..... 23
الوضع الداخلي الفلسطيني ..... 25
الوضع في القدس: التصعيد مستمر ..... 26
التوعية المجتمعية والمناصرة والمشاركة الدولية ..... 28
عام من التصعيد: احتياج حثيث للتدخلات القانونية ..... 30
جدول القضايا ..... 31
النسخ واللصق؛ الأسلوب الرائج لدى المحكمة المركزية في القدس ..... 33
انتصارات رغم الصعاب ..... 35
المراجعة المالية ..... 36

# رسالة من رئيس مجلس الإدارة والمدير العام
## عام صعب يسبق الأصعب

ودّعنا العام 2024 وسط استمرار جريمة الإبادة الجماعية التي تصاعدت في الأشهر الأخيرة، وعملت سلطات الاحتلال عكس التدابير المؤقتة التي طالبتها بها محكمة العدل الدولية، إذ زاد الاستهداف المباشر للمستشفيات والطواقم الطبية، وللعاملين في توزيع المساعدات الإنسانية ولجان الحماية والإسناد التي حاولت الحد من سرقة ونهب المساعدات على أيدي عصابات منظمة تحتمي بالمناطق الخاضعة لسيطرة قوات الاحتلال، وبات استهداف مراكز النزوح والإيواء أمرًا عاديًا وبصورة متكررة، بما فيها المراكز التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، التي سنّت سلطات الاحتلال قانونًا بحظر عملها. ساءت الخدمات الصحية وتراجعت أعداد شاحنات المساعدات الإنسانية، وظهرت آثار مجاعة حقيقية وسوء تغذية وانتشار للأوبئة، مع شحّ الوقود وتوقف محطات تحلية المياه وضخ مياه الصرف الصحي وجمع النفايات، وساهم كل ذلك في نشوء ظروف لا إنسانية في قسوتها. ولم نفاجأ بالمعطيات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء بتراجع عدد سكان قطاع غزة بنسبة 6%، لأول مرة في التاريخ الحديث.

وفي الضفة الغربية استمرت سياسات التهجير القسري والضمّ، حيث شهد العام 2024 هدم 1,768 منشأة فلسطينية، مسجّلة بذلك رقمًا قياسيًا جديدًا، كسر الرقم المنفذ عام 2023 والذي بلغ 1,178 منشأة. ومن اللافت للانتباه أن 28% من المنشآت المهدومة تقع في منطقتي (أ) و(ب)، لأول مرة بمثل هذه الكثافة جرّاء التدمير الواسع في مخيمات شمال الضفة الغربية.

كما تصاعد إرهاب المستعمرين الإسرائيليين عبر جرائم ميليشيات منظمة يسلّحها ويحرسها ويرافقها جيش الاحتلال، وتم تسجيل 2,971 هجومًا، تسببت منذ بداية 2024 بمقتل 11 فلسطينيًا (23 منذ السابع من أكتوبر).

زاد انتشار حواجز التفتيش العسكرية التي أثرت على النواحي الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية والصحية والخدماتية العامة، وساهمت في ارتفاع نسب البطالة إلى حوالي 50 بالمئة (80% في غزة و35% في الضفة الغربية)، مع انكماش اقتصادي أدّى إلى اتساع دائرة العوز والفقر ليس فقط في قطاع غزة، بل وفي الضفة الغربية أيضًا.

يضاف إلى كل ذلك رسائل التهديد وإجراءات الضمّ والتصريحات الصادرة عن وزراء وبرلمانيين في دولة الاحتلال بإغلاق الباب أمام أي أفق سياسي لإنهاء الاحتلال، وسط تواطؤ دولي مكشوف من القوى الغربية المؤثرة، وخاصة الدور الأميركي في تسهيل ودعم جرائم الاحتلال، تسليحًا وتمويلاً وبالدعم السياسي.

أدت الضغوط والصعوبات الاقتصادية وغياب الأفق السياسي إلى حالات من الإحباط واليأس والتوترات الاجتماعية، خاصة مع تراجع الإنفاق العام ومستوى الخدمات وضعف القضاء، وكذلك انتشار الشجارات العنيفة ومظاهر كراهية وتحريض، انعكست على شكل حالة استقطاب غير مسبوقة ترافقها انتهاكات لحقوق الإنسان بأيد فلسطينية وتضييق مساحات الحريات وزيادة الانتهاكات الداخلية لحقوق الإنسان.

عمل المركز وسط هذه الضغوط والانتهاكات والتهديدات بقطع التمويل والقطع الفعلي لبعضه، على استمرار تقديم الدعم القانوني، وتوسيع دائرة الوصول والتشبيك مع المتطوعين والمؤسسات القاعدية والسلطات المحلية، عبر عقد 61 نشاطًا ميدانيًا شارك فيها أكثر من 1,200 شخص فضلاً عن 45 لقاء رفع وعي شارك فيها عدة آلاف من المواطنين.

وفي مجال عمل المركز الرئيسي، استطعنا توفير الخدمات القانونية المختلفة لـ 9,816 عائلة فلسطينية، حيث تمكنا من مواصلة توفير الدعم القانوني في 5,169 قضية جديدة وأخرى متراكمة وسط ظروف وتعقيدات غير مسبوقة في إجراءات الاحتلال (تفاصيل أكثر عن تلك الضغوط ص21)، وشكّلت قضايا الأراضي والحق في السكن أكثر من 2,300 قضية منها، فضلاً عن عدة آلاف من الاستشارات والخدمات القانونية التي يفصلها التقرير.

أدت تعقيدات العمل مع لجان التخطيط والتنظيم الإسرائيلية إلى إغلاق الباب أمام المئات للحيلولة دون قدرتهم على مواصلة تقديم الشكاوى، ولأول مرة وجد المركز نفسه يضطر لرفض تبني بعض الملفات ووضع نظام أولويات، مما أدى إلى تصادم مع بعض المتوجهين للمركز، الذين نقلوا غضبهم ويأسهم على شكل تهديدات للمحامين وطواقم المركز، مما دفعنا لتعديل دليل العمليات وإجراءات المتابعة القانونية، والاضطرار إلى تقليل عدد الملفات التي يمكن تبنيها، لا سيما وأن المركز تبنى عام 2023 أكثر بكثير من طاقته (حوالي 500 ملف جديد لمنشآت سكنية وزراعية وملفات ترحيل وهدم في القدس والمنطقة المصنفة ج) وبدأ العمل الفعلي في نسبة كبيرة من تلك الملفات خلال عام 2024 بسبب تعطل مرافق الإدارة المدنية للاحتلال معظم الربع الأخير من عام 2023، مع تبني 389 ملفًا جديدًا خلال عام 2024، وسنكون مضطرين لأحد خيارين: إما توسيع طاقمنا القانوني والميداني وهذا يتطلب زيادة موازنتنا بأكثر من 25 بالمئة، أو تقليص خدماتنا، علمًا بأننا وفّرنا تمثيلاً قانونيًا لنسبة 40 بالمئة من مجمل إخطارات الهدم الصادرة عام 2024، فيما تتوزع النسبة الباقية بين من لا يوكلون محامين أو لدى القطاع الخاص ومؤسسات حقوقية وأهلية فلسطينية ودولية. والمؤشرات - للأسف - أن أمامنا عامًا صعبًا آخر إن لم يكن الأصعب، وسوف نحاول تجنيد مصادر إضافية لتطوير استراتيجيات قانونية جديدة وإيلاء اهتمام أكبر للسلم الأهلي ومواجهة العنف الداخلي، وتحسين نوعية الخدمات القانونية، ومواصلة تقديم خدمات الدعم النفسي للطاقم للتعامل مع الضغوط وإدارة العلاقات مع الناس الغاضبين وتحصين أنفسهم من الاحتراق الوظيفي، وذلك بفضل دعم أحد شركائنا الاستراتيجيين.

أمين عنابي

رئيس مجلس الإدارة

عصام العاروري

المدير العام

حقوق النشر: طاقم مركز القدس

# من نحن/ البيئة الداخلية

تصدر مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، منذ تأسيسه في عام 1974 من قبل لجنة الأصدقاء الأمريكيين للخدمة (AFSC)، طليعة الجهود الرامية إلى حماية حقوق الفلسطينيين. من خلال تقديم المساعدة القانونية المجانية والمناصرة وتمكين المجتمع. يتصدى المركز للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في كافة أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية ومناطق (ج). عبر مساءلة الجهات المسؤولة، يعمل المركز بلا هوادة لحماية كرامة وحريات ومصادر معيشة المجتمعات المهمشة والضعيفة.

## الرسالة

مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان بغض النظر عن الجهة المرتكبة لها من خلال تسهيل الوصول إلى النظم القانونية المتاحة، وعبر المناصرة والضغط، وحشد الجهود المجتمعية، وضمان أعلى درجات المهنية.

## الرؤية

مجتمع فلسطيني حر ومستقل وقائمٌ على مبادئ العدالة، وتُحترم فيه كرامة الإنسان وتُقدَّر.

### نظرة عامة داخلية

موظف 32

53% إناث

47% ذكور

### فروع المكتب

# غزة: اختبارٌ للإنسانية والعدالة

على مدار أكثر من عام، رزحت غزة تحت وطأة الدمار والمعاناة الإنسانية، حيث تدهورت الأوضاع بشكل كبير بعد 7 أكتوبر 2023. في ظل الحصار الخانق المفروض عليها منذ 2007، عانت غزة طويلاً من الحرمان والعزلة، لكن ما جلبته حرب الإبادة من دمار كان غير مسبوق، فتحولت أحياء بأكملها إلى أنقاض، وأُبيدت عائلات، ودُمِّرت البنية التحتية الحيوية. توقفت المستشفيات عن العمل بسبب نقص الوقود والإمدادات الطبية واغتيال واعتقال الكوادر الطبية، فبقي الجرحى دون علاج، في حين انهار نظام التعليم، ما أدى إلى حرمان جيل كامل من حقهم في التعلم.

تعرض حوالي 85% من الفلسطينيين في غزة للتهجير القسري، ودُمر أو تضرر أكثر من 87% من المنازل. خلف الحصار والقصف المستمران أزمة إنسانية تفوق الخيال، تاركةً سكان غزة دون مأوى أو مياه نظيفة أو خدمات أساسية.

استجابة لذلك، وسع مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، وبالشراكة مع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، جهوده في غزة لتلبية الاحتياجات الملحة للمعتقلين والمفقودين. في عام 2024، قدم المركز 877 خدمة قانونية لمعالجة هذه الاحتياجات الحرجة. شملت هذه الخدمات تحديد مواقع 393 معتقلاً، ومتابعة 255 قضية لم تتوفر بشأنها أي معلومات، والتعامل مع 204 قضايا لم ترد السلطات عليها. كما تمكن المركز من تأمين الإفراج عن 15 معتقلاً، وتأكيد وفاة شخص واحد، ونفذ زيارات لـ 9 معتقلين.

في وقت تواجه فيه غزة الإبادة الجماعية على البث المباشر، يبقى مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان ثابتاً في التزامه بالعدالة والمساءلة ووقوفه إلى جانب الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل البقاء على أرضه وصون كرامته.

حقوق النشر: طاقم مركز القدس

## فرض الترهيب – خطة سموتريتش

استهلت الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة، برئاسة نتنياهو وبتصدر من بتسلئيل سموتريتش، عام 2024، مرحلة جديدة من التطرف في سياساتها تجاه الفلسطينيين. بصفته المزدوجة كوزير للمالية ووزير في وزارة الدفاع، أحكم سموتريتش سيطرة غير مسبوقة على حياة الفلسطينيين، لا سيما في الضفة الغربية.

سياسات سموتريتش قامت بتركيز السلطة على الشؤون المدنية والإدارية، مكلفةً مسؤولين متحالفين مع المستوطنين بالمهام المتعلقة بالبناء والتخطيط ومصادرة الأراضي. أعاد هذا التحول الاستراتيجي على نحو جذري تشكيل آليات الاحتلال، مما رفع وتيرة سلب الأراضي الفلسطينية. شهد البناء الاستيطاني توسعاً كبيراً، بينما واجهت المنازل والمنشآت الفلسطينية مستويات قياسية من الهدم. في المقابل، كان تنفيذ القوانين ضد البؤر الاستيطانية غير القانونية شبه معدوم، مما شجع على توسيع المستوطنات بشكل أكبر.

تهدف هذه السياسات إلى زعزعة استقرار الحكم الفلسطيني، وفرض التهجير القسري، وفرض ظروف قهرية على الفلسطينين. من خلال عسكرة العمليات الإدارية، سرّع سموتريتش مصادرة الأراضي الفلسطينية وخلق مناخاً من الترهيب، مما يعكس أجندة الحكومة الإسرائيلية لتفكيك الوجود الفلسطيني في الأرض المحتلة.

ترتكز رؤية سموتريتش الأوسع على إجبار الفلسطينيين على مواجهة ثلاثة خيارات قاسية: الخضوع للفوقية اليهودية، أو التهجير القسري أو الموت. تسعى هذه السياسات المنهجية إلى محو الهوية الوطنية الفلسطينية واستقلالها، مما يحول الأرض المحتلة إلى ميدان اختبار لسياسات الإقصاء والقمع.

حقوق النشر: طاقم مركز القدس

# مستويات غير مسبوقة من هدم المنازل والتهجير القسري

في عام 2024، حطمت عمليات هدم المنشآت الفلسطينية جميع الأرقام القياسية السابقة، فكان عاماً غير مسبوق على صعيد الدمار في أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. منذ السابع من أكتوبر 2023، تصاعدت سياسة إسرائيل في هدم المنشآت الفلسطينية في الضفة الغربية، بالتزامن مع ارتفاع وتيرة الاقتحامات العسكرية للمدن والقرى الفلسطينية. وفقًا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، تم هدم 1,768 منشأة فلسطينية في عام 2024 ، وهو أعلى رقم تم تسجيله على الإطلاق في عام واحد. من بين هذه العمليات، سجل 60% منها في مناطق (ج)، و28% في المنطقتين (أ) و (ب)، و12% في القدس الشرقية.

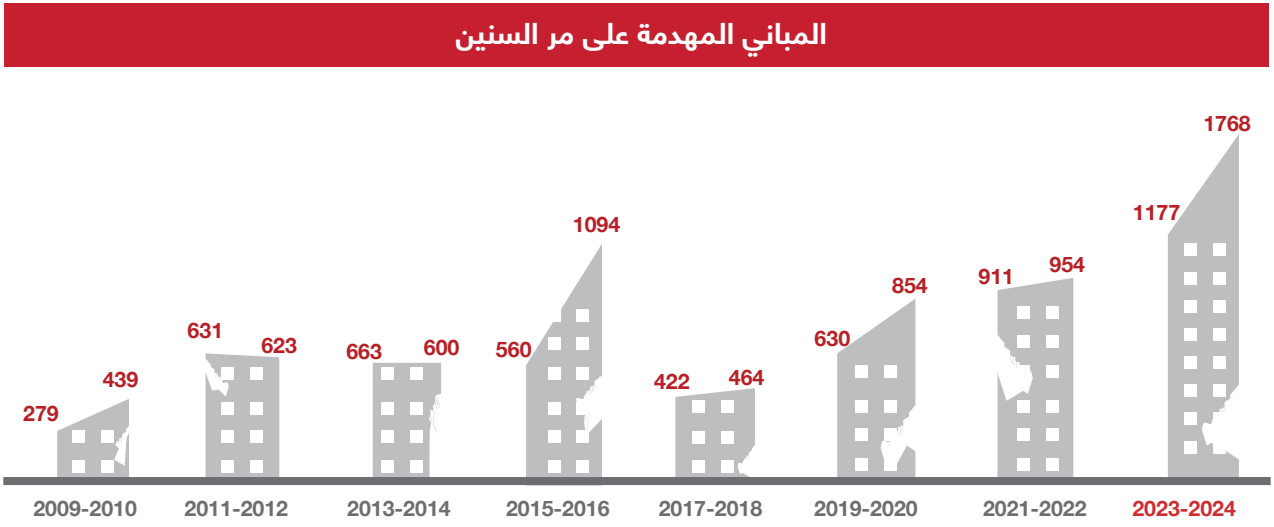

شهد عام 2024 توسعاً جغرافياً في عمليات الهدم، خاصة في المنطقتين (أ) و(ب)، مما يمثل تحولاً كبيرًا في التكتيكات الإسرائيلية ويشير إلى تجاهل واضح للاتفاقيات التي تحكم هذه المناطق. بينما استُخدمت عمليات الهدم في المنطقة (ج) منذ فترة طويلة كوسيلة للسيطرة على الفلسطينيين وتهجيرهم تحت ذريعة «التنفيذ الإداري»، فإن الاقتحامات العسكرية المتزايدة منذ 7 أكتوبر للمنطقتين (أ) و(ب) أدت إلى ارتفاع حاد في عمليات الهدم التي تم تبريرها بمزاعم غامضة تحت عنوان "دواعٍ أمنية".

كان التأثير هائلاً، حيث تم تهجير 4,256 فلسطينيًا في عام 2024، بينهم 1,731 طفلاً، وفقًا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. ولا تشمل هذه الأرقام العائلات البدوية التي أجبرت على الرحيل بسبب إرهاب المستوطنين. بالإضافة الى عمليات الهدم، استهدف الاحتلال أيضاً البنية التحتية الأساسية، بما في ذلك خزانات المياه والمعدات الزراعية والألواح الشمسية، مما أدى إلى خلق ظروف معيشية مستحيلة للضغط على الفلسطينيين لمغادرة مناطقهم. في الوقت نفسه، ظلت المنشآت الاستيطانية غير القانونية بمنأى عن أي تدخل، مما يعكس استراتيجية ممنهجة لتوسيع المستوطنات وتفكيك المجتمع الفلسطيني.

استجابة لذلك، تدخل مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان في 349 قضية هدم جديدة في الضفة الغربية والقدس الشرقية خلال عام 2024، بالإضافة إلى 3,612 قضية متراكمة من الأعوام السابقة. تعكس هذه الجهود التزام المركز بالدفاع عن حقوق الملكية الفلسطينية في ظل أزمة الهدم المتصاعدة.

**349**

قضية جديدة

**3,961**

قضية مستمرة

**1,768**

منشأة تم هدمها

**4,256**

مواطن تم تشريده

حقوق النشر: عصام الريماوي

# مصادرة الأراضي وتوسيع المستوطنات

شهد عام 2024 تصعيدًا غير مسبوق في توسيع المستوطنات الإسرائيلية ومصادرة الأراضي في المناطق الفلسطينية المحتلة. استندت السياسات الإسرائيلية إلى جهد منهجي لتعزيز السيطرة على الأرض الفلسطينية، حيث اتخذت أبعادًا جديدة تمثلت في البناء السريع للمستوطنات، والاستيلاء على مساحات شاسعة من الممتلكات الفلسطينية، و ترسيخ البؤر الاستيطانية.

وضعت سلطات الاحتلال خططاً لإنشاء آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة، مع الاستمرار في تنفيذ مشاريع البنية التحتية لخدمة المستوطنات غير القانونية في عمق الضفة الغربية. وفقًا لهيئة مقاومة الجدار والاستيطان، منذ بداية عام 2024، تم إعداد ونشر111 مخططًا هيكليًا (بما في ذلك المخططات وتلك التي شرع في بنائها) في الضفة الغربية، وهذه المخططات تشمل إنشاء 13,189 وحدة استيطانية.

على سبيل المثال، في يونيو 2024، قامت الحكومة الإسرائيلية رسميًا بشرعنة خمس بؤر استيطانية هي: جفعات أساف، أدورايم، سديه عفرائيم، إفيتار، وحليتس، مما حول بؤراً استيطانية غير مرخصة سابقًا إلى مستوطنات معترف بها بموجب القوانين الإسرائيلية. غالبًا ما يتم إنشاء هذه البؤر على أراضٍ فلسطينية خاصة، مما يمثل جهدًا متعمدًا ومنظمًا لفرض السيطرة، وخلق واقع استعماري يحرم الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم.

تكثفت عمليات مصادرة الأراضي، حيث تمت مصادرة أكثر من 46,597 دونمًا من الأراضي الفلسطينية في عام 2024 تحت ذرائع متعددة، بما في ذلك «إجراءات أمنية» أو «أراضي الدولة» أو «محميات طبيعية». وتُستخدم هذه التصنيفات كأداة لتهجير الفلسطينيين وتقييد وجودهم، لا سيما في المنطقة (ج) والقدس الشرقية، والتي تشهد التوسع الاستيطاني الأكبر. (يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل حول التوسع الاستيطاني في القدس الشرقية في صفحة 26).

هذه الإجراءات ليست عشوائية، بل هي جزء من استراتيجية منهجية لتعزيز السيطرة الإسرائيلية في الوقت الذي يتم فيه محاولات تفكيك النسيج الاجتماعي والاقتصادي والجغرافي للحياة الفلسطينية. تتكامل عمليات شرعنة البؤر الاستيطانية، وتكاثر بناء المستوطنات، ومصادرة الأراضي الفلسطينية لتغيير الحقائق على الأرض بالقوة، مما يؤدي إلى حشر الفلسطينيين في مساحات جغرافية أقل .

**111**

مخططاً هيكلياً

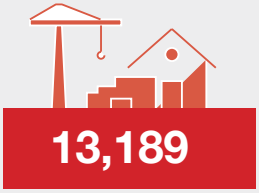

**13,189**

وحدة استيطانية تم بناؤها

**46,597**

دونماً تمت مصادرتها

حقوق النشر: طاقم مركز القدس

# إرهاب المستوطنين

منذ 7 أكتوبر 2023، شهدت الضفة الغربية تصعيدًا مفزعاً في إرهاب المستوطنين ضد الفلسطينيين، حيث تصاعدت الهجمات بشكل كبير. تم اختيار مصطلح «إرهاب المستوطنين» بشكل مقصود لتسليط الضوء على الطبيعة المنهجية والمنظمة والمدعومة سياسيًا للأفعال التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين. بينما تختار العديد من المنظمات الدولية والمحلية مصطلح «عنف المستوطنين»، نعتقد أن هذا المصطلح لا يعكس بشكل كامل حجم هذه الأفعال وتنسيقها والتأثير المقصود منها. لقد أصبحت هذه الأعمال الإرهابية—التي تتراوح بين الاعتداءات الجسدية وتدمير المنازل إلى حرق المحاصيل ونهبها واقتلاع أشجار الزيتون—واقعًا يوميًا للفلسطينيين.

يدار هذا الإرهاب بدعم كامل من حكومة إسرائيل اليمينية المتطرفة، التي يتحفز مستوطنوها بوجود شخصيات مثل وزير الأمن القومي إيتامار بن غفير، الذي أشاد علنًا بالمستوطنين الذين شاركوا في الهجمات العنيفة، واصفًا إياهم بـ«الأبطال» الذين يشاركون في الدفاع عن النفس. خلقت هذه الخطابات، بالإضافة إلى سياسات الحكومة وتسليح هؤلاء المستوطنين وغياب تطبيق القانون بشكل ظاهر، رفاهية الإفلات من العقاب للمستوطنين، الذين أصبحوا يحظون بالحماية و الدعم من قوات الاحتلال أثناء تنفيذ اعتداءاتهم.

لقد أصبح إرهاب المستوطنين ركيزة أساسية لجهود أوسع لتهجير الفلسطينيين بالقوة وتعزيز السيطرة على الأرض. من الجدير بالذكر أن 23 فلسطينيًا قد قُتلوا على يد المستوطنين منذ 7 أكتوبر (11 منهم في عام 2024)، ولكن لم يتم توجيه أي اتهام إلى الجناة.

كمؤشر على الحجم الهائل لهذا الإرهاب، فقد تم تسجيل حوالي 2971 هجوماً من المستوطنين في عام 2024 وفقاً لهيئة مقاومة الجدار والاستيطان.

تعرض موسم حصاد الزيتون، وهو من أهم ركائز الاقتصاد الفلسطيني وهويته الثقافية، لاستهداف مستمر، حيث واجه المزارعون هجمات وتهديدات من المستوطنين، المحميين في أغلب الأحيان من قوات الاحتلال. اقتلعت الأشجار وحرقت المحاصيل وطردت العائلات بشكل عنيف من أراضيها على نحو يهدد مصدراً حيوياً للدخل والارتباط بالأرض.

تستهدف هذه الاستراتيجية المدروسة خنق الوجود الفلسطيني، خاصة في المناطق الريفية التي تعتبر فريسة للتوسع الاستيطاني. تندرج القيود العسكرية، واعتداءات المستوطنين، والتدمير المتعمد لأشجار الزيتون، التي تعتبر رمزاً للصمود الفلسطيني، ضمن جهود الاحتلال لمحو الوجود الفلسطيني وقطع علاقاتهم بالأرض.

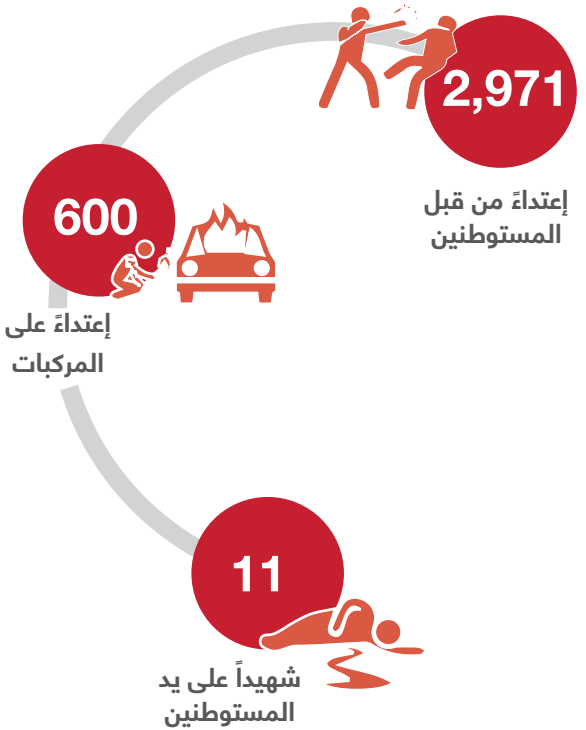

حقوق النشر: عصام الريماوي

# تقييد الحركة والتنقل

في عام 2024، واجهت حرية الحركة للفلسطينيين في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، تحديات هائلة مع تصعيد إسرائيل لسياساتها في السيطرة والعزل. وفقًا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، منذ 7 أكتوبر 2023، تم إضافة 86 عائقًا جديدًا للحركة، ليصل العدد الإجمالي إلى 793 حاجزًا تقطع أوصال الأراضي الفلسطينية. تتراوح هذه الحواجز بين نقاط تفتيش دائمة وبوابات حديدية إلى الحواجز والخنادق وأكوام الطمم، مما حول المدن والقرى الفلسطينية إلى جيوب معزولة، حيث تتعقد الحياة اليومية تحت وطأة تقييد الوصول إلى الخدمات الأساسية وسبل كسب الرزق وقطع الطرق بين المدن والقرى وعلى نحو مماثل، تم تقييد الوصول إلى الأراضي الزراعية بشكل مشدد، حيث واجه الفلسطينيون الذين يكسبون رزقهم من أراضيهم المعزولة خلف جدار الضم تحديات أكبر هذا العام. تم إغلاق الأبواب الزراعية، التي كانت في السابق تسمح بدخول محدود، فأصبح الناس غير قادرين على دخول أراضيهم. كان لهذا التوقف آثار كبيرة على المزارعين الفلسطينيين، خاصة خلال موسم حصاد الزيتون.

هذه القيود على الحركة ليست إجراءات معزولة، بل هي جزء من استراتيجية أوسع لتجزئة الأراضي الفلسطينية وتفكيك تماسكها الاجتماعي والاقتصادي. من خلال عزل المدن والقرى وعرقلة الوصول إلى الخدمات الأساسية، تقوض سياسات إسرائيل أي آفاق لإقامة دولة فلسطينية.

في عام 2024، تدخل مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان في 158 قضية لمعالجة القيود الشديدة على حركة الفلسطينيين وتصاريحهم. شملت هذه القضايا 92 قضية تتعلق بتصاريح القيادة، و38 قضية تخص التصاريح العامة، و15 قضية تتعلق بإغلاق الأبواب الزراعية، و13 قضية تتعلق بتصاريح السفر. من خلال عمله، يسعى المركز إلى تحدي منظومات السيطرة التي ترتكب جريمة عزل الفلسطينيين وحرمانهم من أراضيهم.

## التدخلات القانونية لمركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان

92
تصريح قيادة

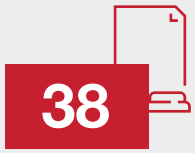
38
تصريح عام

15
قضايا متعلقة بإغلاق البوابات

13
قضايا متعلقة بتصاريح السفر

# الاعتقالات

تصاعدت حملة الاعتقالات الجماعية التي شنّتها إسرائيل في الضفة الغربية، عام 2024، مستهدفة الفلسطينيين في موجة غير مسبوقة من الاعتقالات. وقد ارتفع العدد الإجمالي للمعتقلين الفلسطينيين إلى أكثر من 10,300، مما يشكل أعلى إجمالي منذ الانتفاضة الأولى في 1988. من بين المعتقلين أكثر من 300 طفل و58 صحفيًا، الأمر الذي يلقي الضوء على الطبيعة العشوائية لإجراءات الاحتلال. من المهم الإشارة إلى أن هذه الأرقام لا تشمل عدد المعتقلين من غزة، حيث لا يزال العدد الدقيق غير معروف.

وصلت حالات الاعتقال الإداري إلى مستويات غير مسبوقة، حيث يُحتجز 3,428 فلسطينيًا دون توجيه تهم أو محاكمات، وهي ممارسة مدانة على نطاق واسع لانتهاكها الحقوق الأساسية للإنسان. كما تدهورت أوضاع السجون بشكل أكبر، حيث يعاني 2,000 أسير من مضاعفات صحية، خاصة انتشار مرض الجرب، وسط تقارير واسعة عن الإهمال الطبي، والإساءة البدنية والنفسية، والعلاج غير الكافي. وبالنظر إلى الطبيعة غير المسبوقة للوضع، خرج مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان عن نطاق عمله المعتاد لمعالجة الاحتياجات الملحة للمعتقلين الفلسطينيين، خصوصًا أسرى قطاع غزة.

## عدد المعتقلين الفلسطينيين على مدار الأعوام (2001-2024)

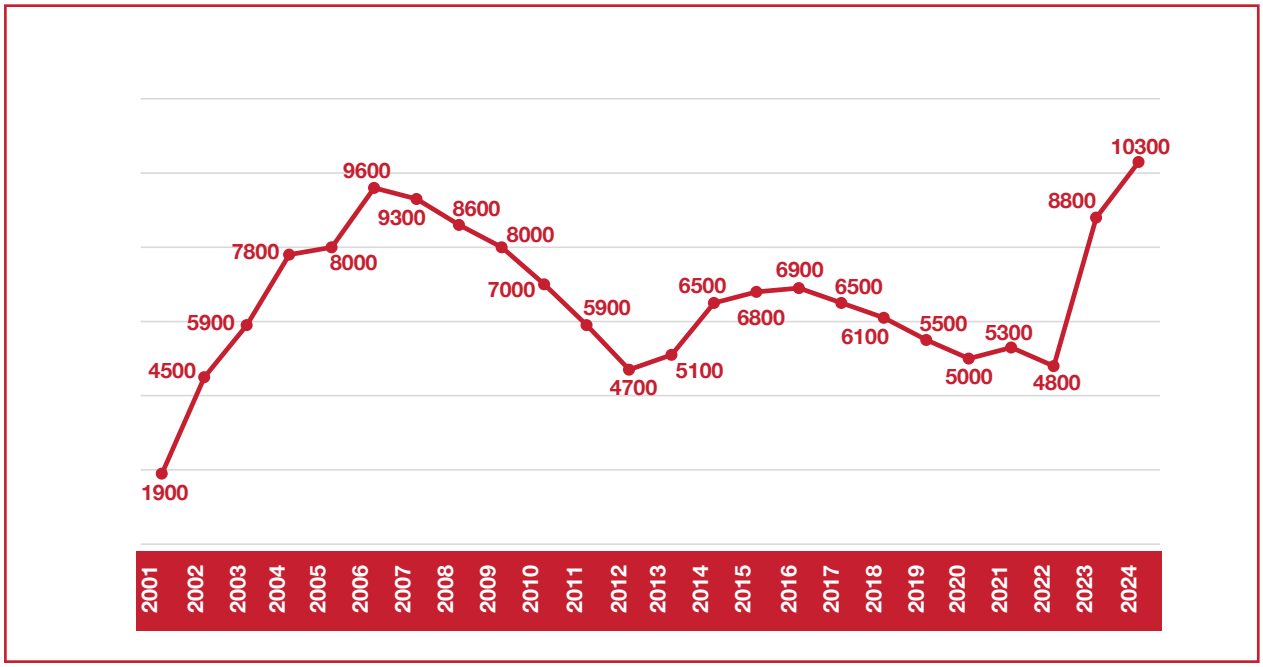

**10300**

معتقل

**3428**

تحت الاعتقال
الإداري

**300**

طفل

**58**

صحفي

**2000**

يعانون من
مضاعفات صحية

# حملة استرداد جثامين الشهداء

استمرت إسرائيل في سياستها المنهجية في احتجاز جثامين الشهداء دون توقف في عام 2024، مع ارتفاع الأعداد بشكل مستمر. خلال عام 2024، وثقت الحملة الوطنية احتجاز 192 جثة شهيد، تولى مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان المتابعة القانونية لـ 96 منها. بالإضافة إلى ذلك، وثقت الحملة إعادة 15 جثة شهيد من قبل السلطات الإسرائيلية خلال نفس العام، ليصل إجمالي عدد الجثامين المحتجزة إلى 641، ما يحرم العائلات من القدرة على دفن أحبائهم بكرامة.

هذه الأرقام لهذا العام لا تشمل الجثث في غزة، حيث لا تزال آلاف الجثث مفقودة بسبب الحرب الإبادية المستمرة، حيث يضيف غياب الآليات لتحديد العدد الدقيق أو مواقع الجثث المحتجزة في غزة ألماً مضاعفاً للعائلات التي تعيش حالة من غياب اليقين، في ظل عدم قدرتها على استعادة أو تشييع أحبائها.

تشكل ممارسات الاحتلال في احتجاز الجثامين انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني وتشكل فعلاً متعمدًا للعقاب الجماعي، بهدف إلحاق المعاناة بعائلات الضحايا. من خلال حرمان الموتى من الدفن بكرامة، تسعى هذه السياسة إلى تجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم حتى بعد وفاتهم، وتستخدم الحزن كأداة للقمع. وفي ظل ذلك، تبقى العائلات في حالة حداد مؤجل، لا تستطيع فيه أداء أبسط وأقدس طقوس تشييع الأحباء، وفي نفس الوقت تكون مجبرة على تحمل العذاب النفسي للشك المستمر.

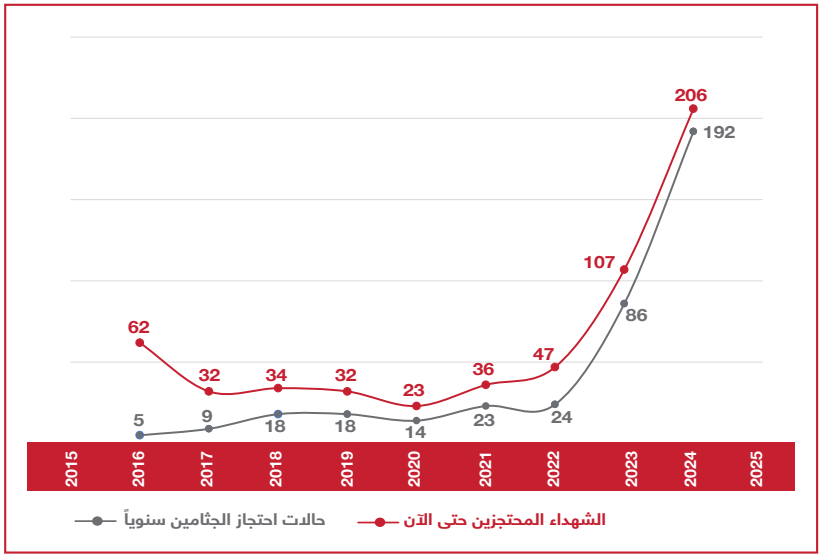

# تحديات غير مسبوقة في معالجة قضايا الحق في السكن

تضاعفت التحديات التي تواجه عمل مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان خلال السنوات الثلاث الماضية، نتيجة للأوامر العسكرية والإجراءات الإدارية التي فرضتها الإدارة المدنية الإسرائيلية للحد بشكل كبير من قدرة الفلسطينيين على تحسين ظروفهم المعيشية. تهدف هذه الإجراءات إلى تنفيذ خطط التوسع والضم في مناطق ج من الضفة الغربية. تسعى إسرائيل إلى تهجير الفلسطينيين من المنطقة، على نحو يقيد البناء الفلسطيني من خلال اللوائح التي تجعل الحصول على رخصة بناء حلمًا بعيد المنال. على مدار العامين الماضيين، لم تصدر السلطات الإسرائيلية أي رخصة بناء، حتى لبناء سياج لحماية عائلة بدوية من الحيوانات البرية.

بعد 7 أكتوبر 2023، ساء الوضع بشكل أكبر، مما فاقم تعقيدات وتحديات التعامل مع حقوق السكن.

استنادًا إلى ما سبق، شملت التحديات الرئيسية التي واجهها مركز القدس في معالجة قضايا حقوق السكن عام 2024 ما يلي:

1. تولى المركزعددًا من القضايا أكبر بكثير مما كان مخططًا له، وذلك بسبب التزامه بدعم ضحايا الانتهاكات الإسرائيلية على الرغم من الموارد المحدودة وآفاق التمويل المتناقصة.

2. أدت الزيادة الحادة في إرهاب المستوطنين، والنزوح القسري للبدو، وتزايد عمليات الهدم، إلى تصاعد الحاجة إلى الحماية القانونية في المجتمعات المتأثرة.

3. الجهد المتزايد المطلوب لإعداد طلبات الرخص بسبب الشروط التعجيزية التي فرضتها الإدارة المدنية للموافقة على تقديمها.

4. المهل الزمنية المقلصة التي حددتها لجان الإدارة المدنية لتقديم الطلبات أو تعديلها أو تسريعها، ما يعقد جهود المتابعة القانونية.

5. فرض ضمانات مالية عالية وغرامات على مقدمي الطلبات ومحاميهم عند تقديم القضايا في المحاكم المركزية أو العليا، مما يزيد الضغوط المالية على المستفيدين ويضاعف العبء على مركز القدس للحفاظ على المتابعات.

6. إعادة فتح القضايا التي كانت مجمدة لسنوات تحت إجراءات وشروط جديدة، مما يضطر المحامين لإعادة بدء عملية استصدار التراخيص واستثمار وقت وجهد إضافي كبير.

7. زيادة عمليات الهدم، وتقليص المهل الزمنية للقضايا، وفرض غرامات مرتفعة، بالإضافة إلى محاولات موظفي الإدارة المدنية لتضليل الضحايا وتحميل المحامين مسؤولية التأخيرات، مما يزيد من الضغط العام على الفريق القانوني للمركز.

8. زيادة التدخلات من قبل المحامين الخاصين الذين يسعون لاستغلال الضحايا مقابل رسوم باهظة، مدعين زورًا أنهم الحل الوحيد لمنع عمليات الهدم.

9. التحديات اللوجستية المتعلقة بدفع الرسوم والضمانات والغرامات في مكاتب البريد بالقدس، حيث لا تتوفر هذه الخدمات في الضفة الغربية أو يمكن الوصول إليها فقط في المستوطنات. مما اضطر موظفي مركز القدس للتعامل مع المدفوعات مباشرة، في ظل القيود التي تفرضها البنوك الإسرائيلية على المعاملات النقدية، ويضيع الوقت والجهد الذي كان يمكن استثماره في العمل القانوني.

فرضت هذه التحديات على المركز أن يضع نظام أولويات لبعض القضايا، حيث لم يتمكن من تلبية الطلب المتزايد على الدعم القانوني. أدى هذا التخصيص للأولويات إلى توترات كبيرة مع الجمهور، بما في ذلك تهديدات ضد المحامين والموظفين الميدانيين.

نتيجة لهذه السياسات الممنهجة، تم هدم 50 منشأة من أصل 1,529 قضية تعامل معها المركز خلال عام 2024. كما أن حوالي 100 موكل لم يتمكنوا من إتمام قضاياهم بسبب القيود المالية وعدم القدرة على الوفاء بالضمانات المطلوبة.

وبالنظر إلى المستقبل، من المتوقع أن يحمل عام 2025 تحديات وضغوطاً أكبر على المركز وموظفيه. تتطلب هذه الحقيقة من المركز تطوير استراتيجيات قانونية جديدة، والتركيز بشكل أكبر على بناء السلم الأهلي، ومواصلة تقديم الدعم النفسي لفريقه لإدارة التوتر والحد من الإرهاق. ستكون هذه الجهود أساسية في مواجهة الصعوبات المتزايدة في العام المقبل.

حقوق النشر: طاقم مركز القدس

# المستجدات القانونية والمساءلة الدولية

شهد عام 2024 أحداثاً بارزة في السعي لتحقيق العدالة والمحاسبة للشعب الفلسطيني من خلال آليات قانونية دولية رئيسية. أحرزت محكمة العدل الدولية تقدماً في قضية الإبادة الجماعية التي رفعتها جنوب أفريقيا بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية لعام 1948، حيث استمرت الجلسات في عام 2024. تبرز القضية عمليات القتل الجماعي، والتهجير القسري، وتفكيك المجتمع الفلسطيني، تحديداً في غزة بعد أكتوبر 2023. انضمت أربع عشرة دولة لاحقاً إلى القضية. وقد أصدرت المحكمة تدابير مؤقتة، لكن استمرار التحدي الإسرائيلي للجهود الدولية يبرز الحاجة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة.

في يوليو، أصدرت محكمة العدل الدولية رأياً استشارياً يؤكد عدم قانونية الاحتلال الإسرائيلي طويل الأمد، وضم القدس الشرقية، وتوسيع المستوطنات، وبناء جدار الضم. أعلنت المحكمة أن وجود إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانوني، داعيةً إلى الانسحاب الفوري، وحاثةً الدول على ضمان المساءلة من خلال الامتناع عن دعم الأفعال غير القانونية لإسرائيل.

في المحكمة الجنائية الدولية ، شهد عام 2024 إنجازاً كبيراً حيث رفضت المحكمة الدفوعات القضائية لإسرائيل، مؤكدةً سلطتها في التحقيق في الجرائم المزعومة في فلسطين. ركزت المحكمة على الانتهاكات مثل استهداف المدنيين، وتدمير البنية التحتية المحمية، والتهجير القسري. وقد تحقق هذا الإنجاز عندما أصدرت المحكمة مذكرات توقيف ضد القادة الإسرائيليين، رئيس الوزراء نتنياهو ووزير الدفاع السابق يوآف غالانت، بتهم جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية.

تمثل هذه التطورات خطوات حاسمة في التعامل مع قضية الإفلات من العقاب، على الرغم من عدم تعاون إسرائيل والضغوط السياسية الدولية. يظل مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان ملتزماً بالدعوة إلى العدالة ودعم الجهود لمحاسبة المسؤولين عن ارتكاب الجرائم بحق الشعب الفلسطيني.

**محكمة العدل الدولية**

التدابير المؤقتة
قضية جنوب إفريقيا ضد إسرائيل
اتفاقية الإبادة الجماعية لعام 1948
يناير، مارس ومايو 2024

**محكمة العدل الدولية**

رأي استشاري
حول قانونية الاحتلال الإسرائيلي
يوليو 2024

**المحكمة الجنائية الدولية**

إصدار مذكرات اعتقال
ضد قادة إسرائيليين
نوفمبر 2024

حقوق النشر: طاقم مركز القدس

# الوضع الداخلي الفلسطيني

في عام 2024، واجهت السلطة الفلسطينية تحديات كبيرة زادت من تقويض شرعيتها وفعاليتها في نظر الشعب الفلسطيني. استمرت التقارير حول انتهاكات حقوق الإنسان من قبل قوات الأمن الفلسطينية، حيث تم توثيق حالات اعتقال تعسفي وتعذيب، مما أثار مخاوف جدية بشأن التزام السلطة الفلسطينية بالحفاظ على حقوق الإنسان.

في محاولة لإعادة فرض السيطرة، نفذت السلطة الفلسطينية عملية أمنية واسعة النطاق داخل مخيم جنين للاجئين في ديسمبر 2024، مما أثار مقاومة شرسة من الفصائل المسلحة. بدأت العملية باعتقالات استهدفت مسلحين محليين، لكنها سرعان ما تصاعدت إلى أعمال عنف أسفرت عن وقوع إصابات متعددة، مما زاد من توتر العلاقة الهشة بين السلطة الفلسطينية والسكان المحليين.

وتفاقمت الأوضاع مع مقتل قائد محلي خلال الاشتباكات، مما عمّق الانقسامات السياسية وأثار انتقادات حادة من الفصائل الفلسطينية. بالنسبة للكثيرين، باتت أحداث جنين تمثل النهج الأمني الصارم للسلطة الفلسطينية، الذي يُنظر إليه على أنه يركز على فرض السيطرة السياسية بدلاً من معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار.

عجز السلطة الفلسطينية عن حماية الفلسطينيين من إرهاب المستوطنين والاقتحامات العسكرية الإسرائيلية كان مصدراً رئيسياً للإحباط والغضب الشعبي. فبينما تتصاعد هجمات المستوطنين المدعومة من قوات الاحتلال، يبقى الفلسطينيون عرضة لإرهاب المستوطنين والتهجير دون أي إجراءات حقيقية لحمايتهم. في المقابل، لم تتمكن السلطة من اتخاذ خطوات فعالة لردع هذه الاعتداءات أو الحد من تداعياتها، ما أدى إلى تفاقم الشعور بفقدان الثقة. ومع استمرار الاجتياحات العسكرية التي تستهدف المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، تعمقت حالة العزلة والانقسام، مما زاد من هشاشة الوضع الداخلي وأضعف قدرة السلطة على الحفاظ على دورها كجهة حامية ومدافعة عن حقوق شعبها. وأدى ذلك إلى زيادة عزلة السلطة الفلسطينية، التي باتت تكافح للحفاظ على دورها كهيئة حاكمة وسط تزايد الإحباط وخيبة الأمل بين الفلسطينيين.

كما لا يزال الفساد داخل السلطة الفلسطينية يمثل قضية حساسة. ورغم الوعود بالإصلاح، بما في ذلك الحزمة التي أعلن عنها رئيس الوزراء الجديد في أبريل 2024 لتحسين الشفافية وإصلاح النظام القضائي، إلا أن التقدم الفعلي ظل محدودًا.

وتفاقمت الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية بسبب قيام إسرائيل بحجز أموال المقاصة وتراجع المساعدات الدولية. وأثّر هذا الضغط المالي بشكل كبير على قدرة السلطة الفلسطينية على تقديم الخدمات الأساسية، مما أدى إلى تأخير رواتب الموظفين العموميين وتدهور الوضع الاقتصادي.

تؤكد هذه التطورات على الحاجة الملحة لإجراء إصلاحات شاملة داخل السلطة الفلسطينية لاستعادة ثقة الجمهور وتعزيز قدرتها على الدفاع عن حقوق الفلسطينيين بفعالية. وبدون معالجة هذه المشكلات الهيكلية، فإن السلطة الفلسطينية تخاطر بمزيد من التهميش والتآكل في دورها كممثل للشعب الفلسطيني.

# الوضع في القدس: التصعيد مستمر

شهدت مدينة القدس، كسائر المدن في الأرض الفلسطينية المحتلة، تصعيدًا غير مسبوق من قبل الاحتلال الإسرائيلي في نطاق الانتهاكات التي طالت جميع جوانب الحياة. وشملت هذه الانتهاكات عمليات الإعدام خارج نطاق القانون، الإجراءات العقابية، هدم المنازل، التهجير القسري، سحب الهويات، الاعتقالات، عزل المدينة وحرمان الفلسطينيين من الوصول إليها، قمع الحريات، توسيع الاستيطان، وزيادة المراقبة على المدارس الفلسطينية في المدينة.

بلغ عدد الفلسطينيين الذين قتلوا على يد جيش الاحتلال 21 شخصًا، بينهم 11 طفلاً، كما أصيب 211 شخصًا، وتم اعتقال 1,287 شخصًا، من بينهم 112 طفلاً و65 امرأة.

كما هدمت القوات الإسرائيلية 406 منشآت في محافظة القدس، بينها 151 منزلاً، مما أدى إلى تهجير 573 فردًا، بينهم 278 طفلاً. وشملت عمليات الهدم العقابي ثلاثة منازل، مخلفة 12 شخصًا دون مأوى.

فيما يتعلق بتوسيع الاستيطان، يُعتبر عام 2024 من أكثر الأعوام عدوانية في تسريع مشاريع الاستيطان في المدينة. وثق مركز القدس 19 مخططاً لمشاريع استيطانية في الأحياء الفلسطينية التي احتُلّت في عام 1967، تم إيداعها أو الموافقة عليها بين أكتوبر 2023 وأكتوبر 2024. ويعكس هذا التوسع غير المسبوق نية واضحة لتعزيز السيطرة الإسرائيلية على الأراضي المحتلة.

شملت هذه المشاريع 19,287 وحدة سكنية جديدة، ما قد يتيح استيعاب أكثر من 100,000 مستوطن جديد. وبذلك سيرتفع عدد المستوطنين في القدس الشرقية من 252,000 إلى أكثر من 350,000 مستوطن في السنوات القادمة. بالإضافة إلى ذلك، تم مصادرة 2,607 دونمات من الأراضي وتخصيصها للاستخدام الاستيطاني، مما غيّر بشكل كبير المشهد الحضري والديموغرافي في المنطقة.

استجابة للاحتياجات المتنوعة للمجتمع المقدسي، واصل فرع مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان في القدس تقديم خدماته للمقدسيين. وبلغ عدد المستفيدين المباشرين من خدمات المركز في عام 2024 حوالي 3,914 عائلة مقدسية. وبناءً عليه، بلغ إجمالي عدد المستفيدين غير المباشرين 19,570 فردًا.

## التوسع الاستيطاني في القدس

**19**
مشروع استيطاني جديد

**19,287**
وحدات سكنية جديدة

**100,000**
عدد المستوطنين الإضافيين

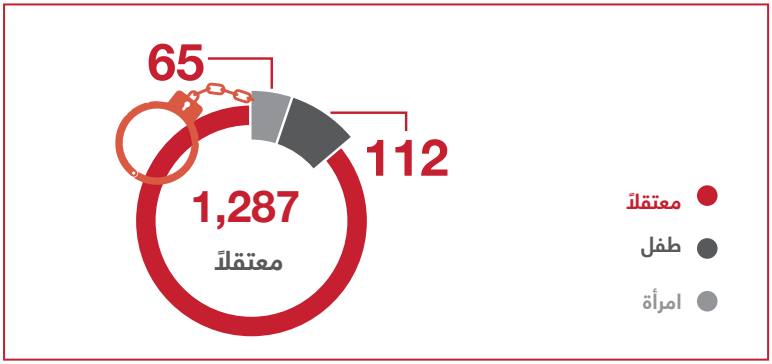

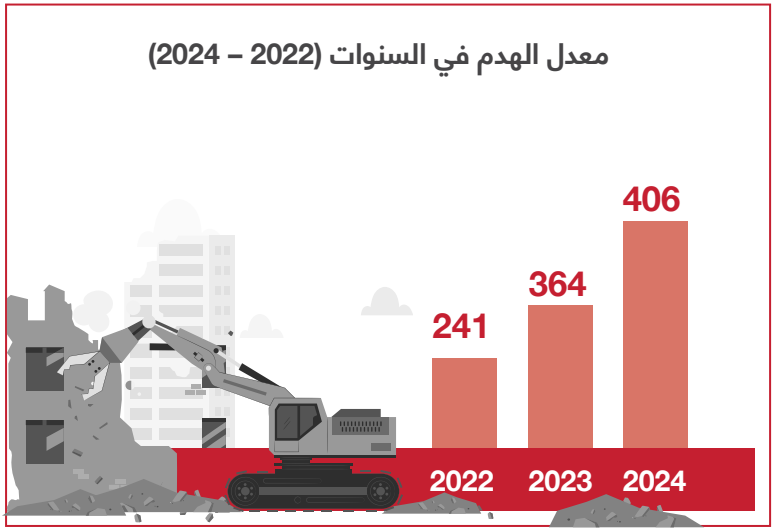

# التوعية المجتمعية والمناصرة والمشاركة الدولية

كثّف مركز القدس جهوده لتمكين المجتمعات، وزيادة الوعي على المستويين الوطني والدولي، وتعزيز المشاركة في القضايا الإنسانية الملحة. نظم المركز 61 نشاطًا ميدانيًا، شملت 45 جلسة توعية مجتمعية في الضفة الغربية والقدس.

تناولت هذه الجلسات مواضيع عاجلة مثل أوامر الهدم، إرهاب المستوطنين، مصادرة الأراضي، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية في القدس، مما زود المجتمعات بالمعرفة اللازمة لمواجهة الانتهاكات المنظمة.

كما تم عقد دورات تدريبية متخصصة تركز على المراقبة، والتوثيق، والمناصرة، لتعزيز قدرة المجتمع على الصمود والمشاركة.

لجذب مزيد من الاهتمام الدولي لانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي، نظم المركز 14 جولة دبلوماسية للوفود الأجنبية، شملت برلمانيين، وصحفيين، وممثلين عن الأحزاب السياسية.

سلطت هذه الجولات الضوء على الانتهاكات في مناطق مهملة مثل سلوان، وادي فوكين، ومنطقة الأغوار، مما زاد من التضامن والمشاركة مع القضية الفلسطينية.

بالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم سبع جولات شبابية في مناطق تضررت بشدة من السياسات الإسرائيلية، مثل بيتا، ويانون، وسوسيا، بهدف بناء الوعي وفهم التحديات على الأرض.

على الصعيد الدولي، نفذ المركز جولتي مناصرة هامتين. في أكتوبر 2024، قاد المدير العام جولة مناصرة إلى بروكسل وبولونيا، حيث قدم ورقة عمل حول التهجير القسري في مؤتمر بروكسل، وشارك في طاولات مستديرة في البرلمان الأوروبي حول تحديات المجتمع المدني، وألقى عرضًا رئيسيًا بالتعاون مع البعثة الفلسطينية لدى الاتحاد الأوروبي ومؤسسة «We World». كما ركزت الاجتماعات مع شبكات مثل «CIDSE» و «EuroMed» على الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية وأهمية المعارضة الدولية للاحتلال الإسرائيلي.

في إيطاليا، التقى المدير العام مع شخصيات سياسية بارزة، بما في ذلك زعيمة الحزب الديمقراطي، حزب المعارضة الرئيسي، لدفع جهود المناصرة عبر المنصات الأوروبية.

إضافة إلى ذلك، في ديسمبر 2024، نظم مركز القدس جولة مناصرة مدتها خمسة أيام في بروكسل ضمن مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي بعنوان «حماية الحق في التنمية للمجتمعات المهمشة ودعم المدافعين عن حقوق الإنسان» بالتعاون مع «We World».

ضمت الجولة كوادر من المركز والمدافعين عن حقوق الإنسان والزملاء في «We World» الذين تفاعلوا مع أعضاء البرلمان الأوروبي، ومنظمات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية، والشبكات الدولية. قدم المدافعين عن حقوق الإنسان تجاربهم الشخصية تحت الاحتلال، وأبرزوا الانتهاكات المتعلقة بحقوق السكن والتعليم والرعاية الصحية، وعرضوا جهود المركز في المناصرة وبناء الصمود.

على الصعيد المحلي، نظم مركز القدس خمس جلسات حوارية حول قضايا حيوية، بما في ذلك إدارة النفايات في سلفيت، والسياسات الضريبية، وحق التنمية في بيت لحم، وقيود الحركة في نقطة تفتيش بيت إكسا. كما قدمت

عيادتان قانونيتان في جبل المكبر وشعفاط الدعم المباشر للسكان الذين يواجهون تحديات قانونية عاجلة. لتعزيز الوعي العام، أنتج مركز القدس سبع حلقات بودكاست، و13 إعلانًا إذاعيًا، وسبع أوراق حقائق تناولت مواضيع رئيسية مثل التعليم في القدس، اتجاهات الهدم، وإرهاب المستوطنين. بالإضافة إلى ذلك، تم التقاط 24 صورة مؤثرة في القدس وتمت مشاركتها عبر مكاتب المركز لتعزيز المشاركة وجهود المناصرة.

تبرز هذه المبادرات المتنوعة والشاملة، تمسك مركز القدس برسالته في حماية حقوق الفلسطينيين، ودعم المجتمعات المتضررة، والمناصرة من أجل العدالة على الصعيدين المحلي والدولي.

حقوق النشر: طاقم مركز القدس

# عام من التصعيد: احتياج حثيث للتدخلات القانونية

على الرغم من الظروف المضطربة، حافظ المركز على التزامه في أداء رسالته في تقديم الدعم القانوني الحيوي والحماية للفلسطينيين. طوال عام 2024، تولى المركز 676 قضية جديدة، تراوحت من الحق في السكن إلى مصادرات الأراضي وعمليات الهدم، بينما استمر في معالجة آلاف القضايا القائمة. وقد أدى ذلك إلى رفع إجمالي عدد القضايا التي تعامل معها المركز في عام 2024 - سواء الجديدة أو المتراكمة - إلى 5,169 قضية قائمة.

مع مرور كل عام وتزايد التحديات من حيث النطاق والشدة، أكدت جهود مركز القدس في عام 2024 دوره كطوق نجاة للفلسطينيين الذين يواجهون آثار الانتهاكات الإسرائيلية.

## مركز القدس في عام 2024

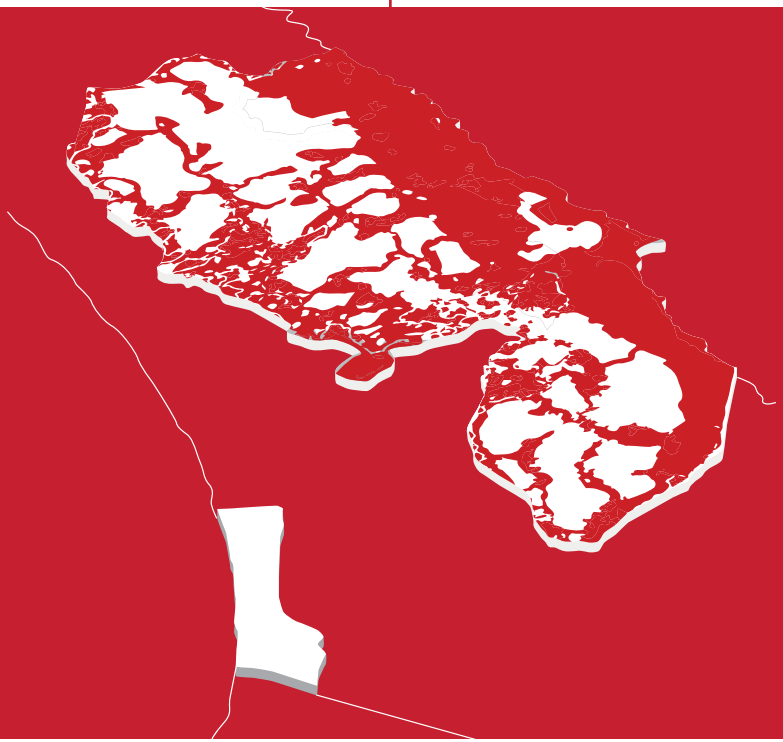

**5169**
إجمالي القضايا

**676**
قضايا جديدة

**540**
قضايا جديدة في منطقة "ج"

# جدول القضايا

| | نوع القضية | | الملفات التي عولجت | | مغلقة | | | قيد المتابعة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | جديدة | متراكمة | إيجاباً | سلباً | غير ذلك | |
| 1 | المصلحة العامة | المصلحة العامة (إسرائيل) | 31 | | 15 | | | 16 |
| | | | 19 | 12 | 5 | 4 | 6 | |
| | | المصلحة العامة (السلطة الفلسطينية) | 6 | | 1 | | | 5 |
| | | | 2 | 4 | 0 | 0 | 1 | |
| 2 | الأراضي | مصادرة الأراضي | 115 | | 0 | | | 115 |
| | | | 5 | 110 | 0 | 0 | 0 | |
| | | معاملات النقل بالملكية | 41 | | 0 | | | 41 |
| | | | 0 | 41 | 0 | 0 | 0 | |
| 3 | مصادرة معدات | | 75 | | 42 | | | 33 |
| | | | 50 | 25 | 35 | 3 | 4 | |
| 4 | هجمات إرهابية من المستوطنين | | 62 | | 0 | | | 62 |
| | | | 0 | 62 | 0 | 0 | 0 | |
| 5 | هدم وترحيل | هدم المنازل في الضفة | 2220 | | 57 | | | 2163 |
| | | | 173 | 2047 | 0 | 29 | 28 | |
| | | هدم عقابي | 3 | | 0 | | | 3 |
| | | | 2 | 1 | 0 | 0 | 0 | |
| | | هدم المنازل في القدس الشرقية | 87 | | 59 | | | 28 |
| | | | 17 | 70 | 56 | 3 | 0 | |
| | | منشأت زراعية/تجارية/صناعية | 1136 | | 91 | | | 1045 |
| | | | 146 | 990 | 1 | 21 | 69 | |
| | | الترحيل القسري | 515 | | 3 | | | 512 |
| | | | 11 | 504 | 0 | 0 | 3 | |
| 6 | القدس | الحقوق الاجتماعية | 319 | | 42 | | | 277 |
| | | | 34 | 285 | 23 | 12 | 7 | |
| | | الحقوق الاقتصادية | 33 | | 16 | | | 17 |
| | | | 22 | 11 | 15 | 0 | 1 | |
| | | | | | | | | |

| | نوع القضية | | الملفات التي عولجت | | مغلقة | | | قيد المتابعة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | جديدة | متراكمة | إيجاباً | سلباً | غير ذلك | |
| 7 | حرية الحركة/ التصاريح | التصاريح | 0 | 38 | 0 | 0 | 0 | 38 |
| | | | 38 | | | 0 | | |
| | | حظر السفر | 3 | 10 | 0 | 0 | 1 | 12 |
| | | | 13 | | | 1 | | |
| | | إغلاق البوبات | 15 | 0 | 0 | 0 | 1 | 14 |
| | | | 0 | | | 1 | | |
| | | تصاريح القيادة/القدس | 63 | 29 | 63 | 4 | 6 | 19 |
| | | | 92 | | | 73 | | |
| 8 | استرداد الجثامين الشهداء | | 96 | 190 | 3 | 0 | 0 | 283 |
| | | | 286 | | | 3 | | |
| 9 | الحريات العامة (السلطة الفلسطينية) | | 2 | 52 | 3 | 4 | 3 | 44 |
| | | | 54 | | | 10 | | |
| 10 | اعتقال تعسفي (السلطة الفلسطينية) | | 1 | 0 | 1 | 0 | 0 | 0 |
| | | | 1 | | | 1 | | |
| 11 | لم شمل الأسر الفلسطينية | | 0 | 3 | 0 | 0 | 0 | 3 |
| | | | 3 | | | 0 | | |
| 12 | قضايا متنوعة | قضايا متنوعة (إسرائيل) | 9 | 8 | 8 | 0 | 1 | 8 |
| | | | 17 | | | 9 | | |
| | | قضايا متنوعة (السلطة الفلسطينية) | 6 | 1 | 2 | 0 | 0 | 5 |
| | | | 7 | | | 2 | | |
| | مجموع التمثيل القانوني | | 676 | 4493 | 215 | 80 | 131 | 4743 |
| | | | 5169 | | | 426 | | |
| 13 | الخدمات القانونية | الأسرى والمفقودين - غزة | 887 | | | | | |
| | | الخدمات القانونية - القدس | 6 | 1 | 2 | 0 | 0 | 5 |
| | | | 7 | | | 2 | | |
| | مجموع الخدمات القانونية | | 3491 | | | | | |
| 14 | الاستشارات القانونية | الضفة الغربية - محاكم فلسطينية وإسرائيلية | 1200 | | | | | |
| | | الاستشارات القانونية- القدس | 1227 | | | | | |
| | مجموع الاستشارات والخدمات القانونية | | 2427 | | | | | |

# النسخ واللصق: التوجه الرائج لدى المحكمة المركزية في القدس

واظبت الإدارة المدنية الإسرائيلية، خلال عام 2024، على نحو كبير على رفض طلبات رخص البناء، ما أدى إلى زيادة في الردود السلبية على الطلبات المتعلقة بتجميد أوامر الهدم في مناطق (ج). على الرغم من هذه التحديات، استمر المركز في استخدام الآليات القانونية، حيث قدم طعونًا إلى لجان الاعتراض وطلبات إلى المحاكم الإسرائيلية المختصة.

كما فرضت المحكمة اللوائية الإسرائيلية في القدس عامي 2023 و2024 شرطًا جديدًا يتطلب ضمانات مالية للأوامر الاحترازية، والتي كانت تتراوح في البداية بين 5,000 إلى 7,000 شيكل، ولكنها ارتفعت إلى 15,000 إلى 20,000 شيكل عام 2024. في منتصف أكتوبر، تلقى المركز13 رفضًا لطلبات الاستئناف على تصاريح البناء، مع منح الموكلين فقط 14 يومًا للاعتراض. لإدارة عبء العمل، أعاد المركز ترتيب القضايا حسب الأولوية، حيث تم التركيز على المنازل المأهولة، ثم المنازل قيد البناء، وأخيرًا المنشآت الزراعية أو الأسوار.

في 22 أكتوبر، قدم مركز القدس تسع طلبات للحصول على أوامر احترازية لتأجيل عمليات الهدم. ومع ذلك، أصدر القاضي المعني قرارات متطابقة تقريبًا لجميع الطلبات التسعة، باستخدام منهجية «النسخ واللصق»، وطالب بتقديم ضمانات قدرها 15,000 شيكل لكل مقدم طلب، أي بمجموع قدره 135,000 شيكل (حوالي 37,500 دولار أمريكي).

شملت القضايا الرئيسية التي تم ملاحظتها في هذه القرارات:

- عدم تفرغ القاضي لمراجعة الطلبات بشكل صحيح، حيث تم إصدار القرارات خلال ساعات على الرغم من أن كل طلب كان يتكون من 25 صفحة على الأقل.
- الضمانات المالية المرتفعة، بالإضافة إلى رسوم تقديم الطلبات، مما يفرض عبئًا ماليًا شديدًا على مقدمي الطلبات الفلسطينيين ويعيق العدالة.

يرى مركز القدس أن هذه التدابير هي استراتيجية متعمدة لمنع الفلسطينيين من الوصول إلى سبل الانتصاف القانونية، مما يقوض حقهم في الوصول إلى النظم القضائية. ومع ذلك، يظل المركز ثابتاً في تحقيق رسالته في حماية حقوق الفلسطينيين في ظل التحديات المتزايدة والموارد المحدودة.

حقوق النشر: طاقم مركز القدس

# انتصارات رغم الصعاب

على الرغم من التحديات غير المسبوقة التي واجهها المركز عام 2024، فإن استمراره في تقديم المساعدة القانونية للفلسطينيين يعد قصة نجاح بحد ذاته. شهد العام زيادة في معيقات العدالة، بما في ذلك تشديد القيود، وزيادة المطالب المالية، ومحاولات منهجية لتقويض اللجوء القانوني. ومع ذلك، ظل المركز ثابتاً ومستمراً في تقديم الدعم الحيوي للمحتاجين.

تجسد إحدى القضايا من عام 2024 هذه المثابرة والالتزام؛ ففي 16 يناير، اقتحمت قوات الاحتلال منزل عائلة فلسطينية وصادرت سيارتهم، دون تقديم أي تفسير سوى توجيه العائلة للاستفسار في المحكمة في بيت إيل. علم المركز لاحقًا أن السيارة قد تمت مصادرتها بزعم شرائها بأموال مرتبطة بـ«منظمة إرهابية»، في إشارة إلى كون زوج المرأة معتقلاً في السجون الإسرائيلية.

تدخل الفريق القانوني للمركز على الفور، مقدماً شكوى رسمية في بيت إيل وموفرًا أدلة على أن السيارة قد تم شراؤها من أموال المرأة الشخصية. وأكدوا دورها كمعلمة في وزارة التربية والتعليم والحاجة الماسة للسيارة لنقل أطفالها إلى المدرسة. على الرغم من ذلك، رفضت بيت إيل الادعاء، إلا أن المركز رفض التراجع، حيث قام الفريق بتصعيد القضية إلى المحكمة المركزية في القدس.

من خلال الضغط القانوني المستمر، حقق المركز حلاً قبل إصدار حكم رسمي. في 13 أكتوبر 2024، تم إعادة السيارة إلى العائلة، التي استعادت بذلك حقها في ملكيتها الخاصة وشعورها بالعدالة.

تعكس هذه القصة نجاح مركز القدس في المجال القانوني واحتفاظه بالالتزام الثابت بالوقوف إلى جانب الفلسطينيين. يعزز كل انتصار، مهما كان صغيرًا، رسالة المركز في الدفاع عن العدالة وحماية حقوق أولئك الأكثر عرضة للظلم الممنهج.

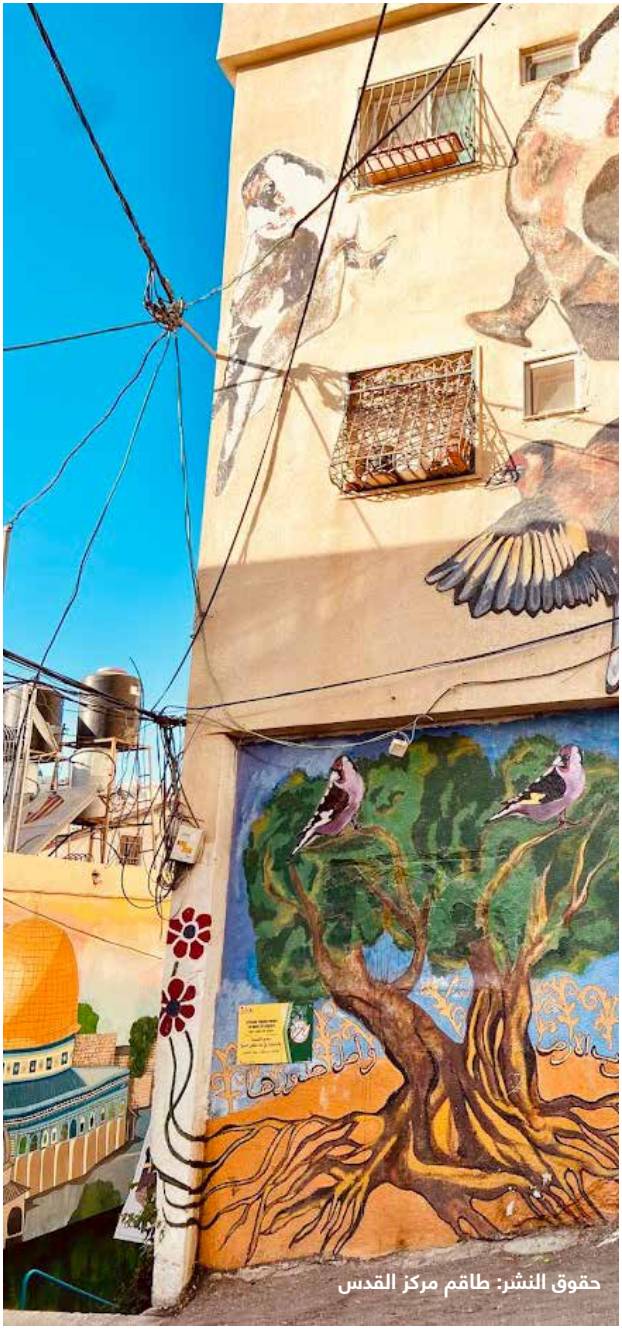

حقوق النشر: طاقم مركز القدس

# المراجعة المالية

## مصادر التمويل

(تمويل البرنامج الرئيسي - تمويل المشاريع)

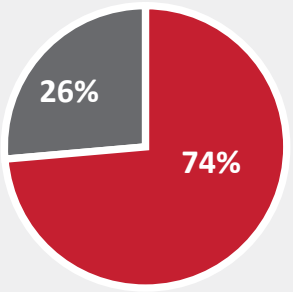


**438,936$**
تمويل البرنامج الرئيسي

**121,9648$**
تمويل المشاريع

## الجهات المانحة

(الإتحاد الأوروبي- )

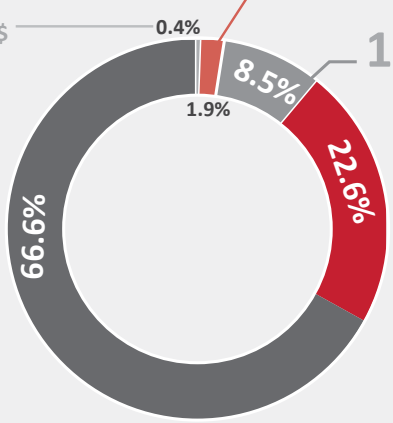


**31,050$**
غير ذلك

**7,447$**
الأمم المتحدة

**140,539$**
الاتحاد الأوروبي

**374,372$**
الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

**1,105,176$**
منظمة دولية أخرى

**إجمالي الميزانية التشغيلية** **1,658,583$**

# للاتصال بنا

مكتب رام الله
عمارة الميلينيوم، الطابق الثالث
شارع كمال ناصر، المصايف

هاتف: 7981 298 2 970+
فاكس: 2987982 2 970+

www.jlac.ps
Jerusalem Legal Aid and Human Rights Center
@jlac1974
@jlac.ps
@jlac.ps

تبرع الآن

**تعرف على عمل مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان**